

الحوار

مركز الحوار السوري
Syrian Dialogue Center

تقرير مجريات الندوة التخصصية
حاضنات الشباب السوري الاقتصادية
بين الواقع والتحدي

برنامج الحوار المجتمعي

٣ محرم ١٤٣٩ هـ
٢٣ أيلول / سبتمبر ٢٠١٧ م

فهرس المحتويات

2	مقدمة وملخص تنفيذي
3	أولاً: دور المنظمات السورية في تشغيل الشباب السوري في تركيا بين الواقع والمأمول
7	ثانياً: دور مؤسسات التدريب ومنصات العمل الحر في تشغيل السوريين
9	ثالثاً: دور المشاريع المتوسطة الصغيرة في بناء الاقتصادات الوطنية
11	رابعاً: حاضنات الأعمال للشباب السوري المهاجر، الفرص والتحديات وإمكانات التفعيل
13	التوصيات

مقدمة وملخص تنفيذي

كان للظروف الاقتصادية البائسة كانعكاس لظروف حرب النظام على الشعب السوري وارتداداتها آثار اجتماعية ونفسية كبيرة على السوريين، فارتفعت نسب التسرب من التعليم، ونكص الشباب الجامعي عن إكمال دراسته لينهض بأعباء أسرته المالية، رافق ذلك تشظ اجتماعي للأسر، وترد لصحة الشباب النفسية، وارتفاع ملحوظ لظواهر غير صحية كالتسول والطلاق وغيرها..

هذه الظروف أجبرت مئات الآلاف من اللاجئين والمهجرين إلى الاعتماد بشكل شبه كامل على المساعدات الإنسانية المحلية والدولية، في ظل غياب برامج ذات نطاق واسع تستنهض مهارات وخبرات اللاجئين والمهجرين وتقوم باستثمارها فيما يعود عليهم بالعائد المادي، وبالتنمية الاقتصادية للبلد الذي لجؤوا إليه. كما عانى الكثير منهم من البطالة، وقلة فرص العمل، أو ضعف التأهيل وفهم السوق الجديد في بلد اللجوء، واستغلال أرباب الأعمال لهم بدفع أقل الأجور، وغياب الأطر القانونية التي تحميهم من الاستغلال والطرده التعسفي، والحرمان من الضمان الاجتماعي.

وضمن هذا السياق أقام مركز الحوار السوري ندوة تخصصية في استنبول بتاريخ 3 محرم 1393 هـ الموافق لـ 23 أيلول 2017 بعنوان "حاضنات الشباب السوري الاقتصادية بين الواقع والتحدي" دعا إليها المهتمين والمعنيين في هذا المجال من تجمعات منظمات المجتمع المدني وقانونيين وممثلين عن تجمعات السوريين الاقتصادية ورواد ورجال الأعمال ومؤسسات التدريب ومراكز الأبحاث السورية.

ناقشت الورقة الأولى في الندوة قضية دور المنظمات السورية في تشغيل السوريين في تركيا حيث عرضت واقع الشباب وأهم احتياجاته في تركيا، وعرضت أهم الإحصائيات التي توصف الحال بدقة فيما يتعلق بأسواق العمل، وناقشت واقع المنظمات السورية والدولية وجهودها وتحدياتها في التمكين الاقتصادي للسوريين، وختمت الورقة بتوصية حول ضرورة إعداد استراتيجية تكاملية تتكامل فيها الجهود والتنسيق بين كافة الأطراف المعنية بتشغيل السوريين سواء كانت سورية أو تركية أو دولية، ورفع سوية التأهيل والتدريب المهني المتخصص للشباب والتشبيك مع الحاضنات التركية، وضرورة القيام بحملات مناصرة على مختلف المستويات لتذليل العقبات القانونية والتشريعات الخاصة بأذونات العمل وتسهيلات الاستثمار وحماية العاملين السوريين من الاستغلال.

بحثت الورقة الثانية جهود المؤسسات المعنية بالتدريب في تدريب السوريين وتأهيلهم لسوق العمل حيث أبرزت أهم التحديات التي تمنع السوري من إيجاد فرصة عمل مناسبة في بلدان اللجوء كتركيا أو في الداخل السوري، وأوضحت الورقة أن برامج التدريب المهني الكفؤة والفعالة لا زالت دون المستوى المطلوب، وأن هناك آفاقاً لتشغيل الشباب على مستوى منصات العمل الحر ولكنه بحاجة للتأهيل لكي يستطيع العمل والمنافسة فيها، وعرضت الورقة بعض التجارب المحلية والدولية التي يستفاد منها في عمليات التشغيل على نطاق واسع.

أما الورقة الثالثة فقد خصصت للنقاش حول دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في بناء الاقتصادات الوطنية، وناقشت احتياجات الشباب السوريين وأفكارهم حول المشاريع التي يمكن أن يعملوا فيها وعن حجم التمويل المطلوب لإطلاق هذه المشاريع، وعرضت عدداً من المجالات التي يمكن أن تدعم وأن يستثمر فيها عبر مشاريع متوسطة وصغيرة، كما عرضت بعض التجارب العملية التي قامت بها عدة جهات سورية لدعم مشاريع رواد الأعمال السوريين.

ختمت الندوة بورقة تعريفية عن حاضنات الأعمال وآليات عملها وعن دورها في التنمية الاقتصادية وفي تأمين فرص عمل وعن أهميتها في احتضان الشباب وتقديم الدعم والتسهيل اللوجستي والاستشاري والإداري لهم في مرحلة إطلاق المشروع وتخفيف الأخطار المحدقة به. وناقش المشاركون أهم التحديات التي تواجه إنشاء أو تفعيل حاضنات الأعمال للسوريين من النواحي الاقتصادية والإدارية والقانونية وختمت الورقة بتوصياتها بضرورة التشبيك مع الحاضنات التركية، والقيام بحملات مناصرة أمام المنظمات الدولية لدعم هذه الحاضنات أو لدى الجهات التركية لتخفيف القيود القانونية والتشريعات التي تحول دون تفعيلها أمام السوريين، ودعت للتنسيق بين أصحاب المصلحة من رجال أعمال ومؤسسات سورية وحاضنات تركية بخصوص احتضان الشباب والأخذ بيدهم لإطلاق مشاريعهم بما يعود بالمنفعة على الجميع.

أولاً: دور المنظمات السورية في تشغيل الشباب السوري في تركيا بين الواقع والمأمول

افتتحت الورقة الأولى بعرض واقع السوريين في تركيا حيث بلغوا 3.4 مليون لاجئ، تقدر نسبة البطالة بين أوساطهم بـ 17.5 بالمئة، وبلغ عدد السوريين الذين يعملون قرابة 650 ألف سوري يحمل 2 بالمئة فقط منهم تصاريح عمل نظامية، وبلغ عدد من استفاد من مشاريع التشغيل الأممية 8221 فقط بميزانية بلغت 11 مليون دولار، وكانت جهود السوريين ضعيفة التخصص في هذا المجال حيث كانت نسبة المؤسسات السورية

المتخصصة بالتشغيل 12 بالمئة فقط من أصل 300 منظمة عاملة وفاعلة، وبلغ عدد مستفيديها 4 % فقط من القادرين على العمل في تركيا.

وعرجت الورقة على أهم مشاكل العمل لدى السوريين حسب شرائحهم، فالعاملون العاديون وتبلغ نسبتهم 55 بالمئة يعانون من ضعف الأجور والاستغلال والحرمان من التأمين الصحي والطرء التعسفي، إضافة إلى مشاكل التواصل والاندماج لفقدان اللغة، كما تبدو الحاجة ملحة لتأهيل أصحاب المهن الحرفية للعمل في السوق التركية، والاهتمام بشريحة الجامعيين الذين تبلغ نسبتهم 30%. أما البقية الذين يبحثون عن استثمارات فتبلغ نسبتهم 13 بالمئة وهم يواجهون صعوبات في إجراءات الترخيص المعقدة وضرورة وجود شريك تركي، وصعوبة التواصل وقلة المعرفة بالسوق التركي، وعدم وجود جهة سورية تسهل معاملاتهم إضافة إلى عدم وجود تمويل للمشاريع التي يودون القيام بها.

مقارنة بالجهود الدولية والأممية لتشغيل السوريين تبدو جهود السوريين متواضعة ومتناثرة ولا تحقق التمكين الاقتصادي، وبحكم الظروف الراهنة تبدو الدولة التركية والجهات التابعة لها هي اللاعب الرئيسي في عملية تنسيق ودعم وتشغيل السوريين على نطاق واسع بالتعاون مع المنظمات الأممية والاتحاد الأوروبي والبنك الدولي.

كما عرضت الورقة أبرز التحديات التي تواجه السوريين في تركيا إما كتحديات ذاتية من أبرزها ضعف الإمكانيات وضعف القيادة والتنسيق لحل هذه القضية، وقلة عدد المنظمات المتخصصة والمحترفة وضعف الخبرات عموماً في تصميم وتنفيذ البرامج التنموية الواسعة النطاق، أو كتحديات خارجية متعلقة بالبلد المضيف وتشريعاته وسياساته تجاه السوريين التي تبدو غير واضحة وخاضعة للتأثيرات السياسية.

وعن الدور المناط بالمنظمات السورية للتصدي لهذه المشكلة اعتبرت الورقة أن توضيح مستقبل السوريين في تركيا وتوجه الحكومة التركية في التعامل معهم بغض النظر عن آفاق الحل السياسي في سوريا، ووجود خارطة شاملة للمشكلة وأبعادها وتحديد أدوار أصحاب العلاقة المعنيين يساهم بشكل كبير في استشراف الدور الذي يمكن أن تلعبه المنظمات والمؤسسات السورية فيما لو أريد تصميم حلول فعالة وبمستوى تدخل حكومي تركي أو أممي، وتبقى هناك أدوار جزئية يمكن للمنظمات أن تقوم بها للتخفيف من آثار هذه القضية كالتوجه نحو مشاريع التمويل الصغير، والتدريب والتأهيل المتخصص الموجه للسوق التركي، وإجراء دراسات ومسوح

تفصيلية عن وضع السوريين، ورفع التنسيق بين المنظمات السورية والتجمعات الاقتصادية ودعم مشاريع حاضنات الأعمال ومسرعاتها .

كما دعت الورقة التجمعات السورية إلى المناصرة أمام الجهات التركية على مختلف مستوياتها لتخفيف التعقيدات القانونية وتقديم ميزات للمؤسسات والمشاريع التنموية، ودعت المنظمات السورية إلى الفصل بين نشاطي التنمية والإغاثة وإلى زيادة عدد المنظمات المتخصصة الاحترافية التي تعمل في مجال تشغيل السوريين، وأوصت بضرورة التنسيق وزيادة التعاون وتبادل المعلومات وتطوير قواعد بيانات مشتركة بين المنظمات السورية لزيادة الفعالية والكفاءة.

وفي نقاش الورقة أكد المدير التنفيذي لإحدى المؤسسات السورية المختصة بالتدريب أن المشكلة بدأت من تركيز السوريين عملهم على الجانب الإغاثي من 2012 إضافة إلى تركيز المانحين على هذا المحور مع عدم التركيز اللازم على مشاريع البناء والتنمية ، وأكد أن هناك ضعفاً لدى المنظمات السورية في توجيه السياسات وتقييم الاحتياجات الإنسانية عند إعداد الخطط السنوية التي تصدر من قبل الأمم المتحدة حيث يتم التركيز غالباً على مشاريع الإغاثة، ويفترض العمل على توجيه الدعم ما أمكن للتأهيل والتدريب، وعلى إيجاد حواضن أعمال للسوريين تمكنهم اقتصادياً بشكل فعال ضمن خطط الاستجابة السنوية.

وفي مداخلة أخرى أكد مستشار مؤسسة تهتم بتدريب السوريين أن بعض التقديرات تشير إلى أن عدد المنظمات السورية في تركيا قد وصل إلى 2000 منظمة مرخصة، وبالتالي فالسؤال يطرح حول الأثر الذي يحدثه هذا الكم الكبير من المنظمات عملياً على الأرض، وهل هناك فعلاً قياس أثر حقيقي لأعمالها في مقابل الاحتياجات والتحديات الهائلة أمامها،

من جانبه أكد أحد رجال الأعمال السوريين على أهمية وضرة هذا الموضوع وأنه قد تأخر كثيراً رغم حيويته للشباب السوري الذي تشعره بأن هناك مرجعية تدعمه وتسانده، وأكد على ضرورة إحياء القيم المحركة والدافعة عند المعنيين والعاملين لخدمة الشباب والسوريين عموماً، وعلى ضرورة أن تهتم المنظمات السورية باللاجئين السوريين وأن توجه لها جزءاً من مشاريعها التنموية كما تفعل عادة للأهل في الداخل.

وعارض أحد الباحثين الاقتصاديين في مركز أبحاث سوري الانطباع السائد عن تطور السوق التركي، حيث اعتبر بأنه سوق يحوي الكثير من المشاكل والتحديات الداخلية ويشغل مراكز متأخرة ضمن مؤشرات التنافسية العالمية، وأوضح أن الضغط تضاعف على الحكومة التركية التي لم تستطع وضع حلول سابقة لمشاكل هذا السوق علاوة على مشاكله المستجدة بقدوم السوريين، كما عرج الباحث على وضع الدراسات المختصة بوضع السوريين، ورأى أن تركيز أغلب مراكز الأبحاث السورية منصب على الجانب السياسي وتغيب عنه دراسة وضع السوريين بعمق وتقديم اقتراحات عملية لحل مشاكلهم أو توصيفها على الأقل، كما أن الدراسات التركية عن السوريين بغالبها سطحية ولا تعكس الواقع بشكل علمي دقيق.

وأكد رئيس مجلس إدارة إحدى المنظمات السورية المهتمة ببناء قدرات الشباب على ضرورة الربط والتشبيك بين السوريين بمختلف تخصصاتهم لحل هذه المشكلة وتوجيه الشباب لئلا يخسر أمواله في سوق يمتاز بالتنافسية الشديدة، فتوجيهه من قبل رجال الأعمال الذين يعرفون وضع السوق جيداً وتدريبه وتوعيته بالسوق من قبل المنظمات السورية، ورفده بالخبرات الناعمة والمساندة ككتابة السيرة الذاتية ومهارات التواصل واختيار التخصص والتنمية الشخصية ضمن برامج متكاملة يخفف كثيراً من مخاطر الدخول في سوق مجهولة بالنسبة له، ودعا إلى الاهتمام أيضاً بمن هم داخل المخيمات وعن ضرورة لفت النظر لهذه الشريحة وعن مجالات العمل التي يمكن دعمهم ليعملوا فيها.

وعن النواحي القانونية التي تعترض تشغيل السوريين في تركيا أكد رئيس أحد التجمعات الاقتصادية السورية أن هناك قيوداً قانونية تركية كبيرة وغرامات ضخمة تفرض على المستثمرين الذين يشغلون السوريين دون حصولهم على إذن عمل، وهو ما يمنعهم من المساهمة في تشغيل السوريين الأمر الذي يستدعي العمل على الملف القانوني وتخفيف قيوده على السوريين.

كما دعا رئيس أحد المؤسسات السورية المهتمة بالحوار بين السوريين إلى ضرورة الاهتمام بالشباب لأن وسائل الترفيه متعددة منها البراميل المتفجرة والأسلحة الكيماوية، ومنها أيضاً قتل الأمل في نفوس الشباب ومنع وسائل تمكينه ليتحول من اليد العليا إلى اليد السفلى ومنعه من الإنجاز والعطاء، ورأى أن هذه الملفات تعضد الجانب السياسي بشكل كبير لأن رأس المال الحقيقي هو الشباب والمجتمع، وإذا ضاع خسرت بضياعه القضية

السياسية. كما أشار أن هناك ظاهرة عامة في المؤسسات السورية تتجلى بعزوف المؤسسات الفكرية عن كل ما هو غير سياسي رغم أهمية هذه المجالات واتساع رقع العمل فيها.

ودعا باحث في مؤسسة سورية تهتم بالحوار بين السوريين إلى توسيع مفهوم المناصرة المحصور حالياً لدى الجهات الرسمية التركية، ليخاطب شرائح أوسع من الشعب التركي الذي يحتاج مزيداً من التعريف والاندماج السوري داخله لأن التركي قد يتفاعل سلبياً مع القرارات الحكومية، لكنه يتفاعل معها إيجابياً فيما لو كان دافعه ذاتياً، وهذه الأمر بحاجة لعمل إعلامي وشراكات سورية مع منظمات المجتمع المدني التركية التي يمكن أن تلعب دوراً جيداً في التوعية.

ثانياً: دور مؤسسات التدريب ومنصات العمل الحر في تشغيل السوريين

بدأت الورقة بتعداد أهم المشاكل التي يعاني منها الشباب السوري على مستوى الداخل السوري، أو في بلدان اللجوء وبالذات في تركيا، وانتقلت بعدها لتقييم أداء المنظمات السورية التي بدا من الدراسة أنها تقدم فقط 5% بالمئة من مشاريعها للتدريب، ويأخذ التدريب المهني فقط نسبة 20 بالمئة، ويحظى التدريب المهني الفعال والمتخصص بنسبة 30 بالمئة فقط من نسبة التدريب المهني الذي تقدمه المنظمات، واقتُرحت الورقة مزيداً من التنسيق بين الجهات السورية في إعداد وتصميم برامج التدريب، وإنجاز تقييم احتياجي حقيقي وفعلي مبني على معطيات الواقع، إضافة إلى دعم البرامج العملية والمتابعة بعد انتهاء التدريب.

وعلى صعيد منصات العمل الحر وسهولة الوصول لها من أي مكان ورواجها الحالي اقترحت الورقة تدريب الشباب بشكل أوسع على المجالات المطلوبة للعمل في هذه المنصات كالدعاية وإنشاء المحتوى والتسويق والبرمجة، ورأت الورقة أن هذه المحاور لم يأخذ الاهتمام الكافي لدى السوريين بسبب أسباب كثيرة على رأسها ضعف هذه الثقافة لديهم، وعدم التدريب الكافي الذي يؤهلهم للمنافسة ضمن هذه المنصات والصعوبة التقنية والقانونية في تحصيل الأجور، كما رأت الورقة أن ساحة المشاريع الصغيرة والمتوسطة على أهميتها لم تلق الاهتمام الكافي ولا التمويل المناسب، ولم يتم تأهيل الشباب وتدريبهم فنياً وتقنياً للتعامل معها وتأهيلهم لإنشائها.

وفي نقاشات الورقة أوضح أحد رواد الأعمال السوريين أن الشاب السوري يفتقد للتخصص، ويخضع لبرامج تدريب متنوعة وشديدة العمومية، ويقوم بالتنقل في أي عمل يراه دون أن يتمكن ويتعمق في مجال محدد يكسب منه رزقه ويكون متخصصاً فيه مما يفقده لميزة التنافسية في سوق يعلي من شأنها بشكل كبير، وأوصى بأن تكون برامج التدريب متخصصة يدخل إليها المتدرب بناء على معايير واضحة، بحيث يخضع لسلسلة متتابعة من الدورات على مدى ستة أشهر مثلاً ويتخرج منها متخصصاً في مجال واضح محدد، وجاهزاً للعمل في السوق المحلي.

ومن ناحية آلية استقطاب الشباب للتدريب أوضح مدير أحد المؤسسات السورية المهتمة بالمشاريع الصغيرة أن الشاب العادي لا يستطيع في الظروف الحالية أن يفرغ جزءاً من وقته المستنزف أصلاً في كسب رزقه اليومي لحضور تدريب فيما لو لم تكن نتائج التدريب ذات قيمة مضافة بالنسبة له تمكنه من تطوير نفسه بشكل عملي وملمس، ولذا يعزف كثير من الشباب عن حضور الدورات التدريبية لتركيزها على الجوانب النظرية وعدم متابعتها للشباب بعد انتهاء الدورات. وأكد أن فترة ما بعد الدورة مهمة جداً للمتدرب لأنها ستكون المرحلة التي يحتاج فيها على دعم من نوع آخر إما في التمويل أو في التشبيك مع رجال الأعمال أو المستثمرين أو الشركاء السوريين الذين قد يقومون بتأسيس مشروع صغير أو متوسط معه. ودعا إلى دعم الكفاءات السورية المهنية ذات الخبرة الطويلة في سوريا والتي لم تجد طريقاً لدخول السوق التركي إما للجهل به أو باللغة أو لضعف قدرتها على تسويق أنفسها بشكل جيد.

كما دعا أحد رجال الأعمال السوريين لحل المشكلة إلى تقسيم السوريين إلى شرائح (قادمون جدد- نساء – جامعيون- حرفيون ومهنيون) والتعامل مع كل شريحة بحلول تناسبها، وأكد على ضرورة الربط والتشبيك بين رجال الأعمال وأصحاب الفعاليات الاقتصادية وبين المنظمات والشباب إذ تسبب هذه الهوة والشرخ بينهم بخسارة كبيرة وضيع فرص يمكن استثمارها بشكل أفضل من حيث تدريب الشاب السوري بشكل عملي في المصانع بدورات خاصة أو ستاجات لفترة تمكن الشاب من أخذ الخبرة الكافية، ودعا إلى ضرورة مخاطبة رجال الأعمال وأصحاب المصانع والفعاليات لأنهم جهة مهتمشة وغير مستثمرة ولا يوجد من يتوجه لها لتكون شريكة في الحل.

من جانبه أكد رئيس منظمة سورية مهتمة ببناء قدرات السوريين إلى ضرورة التكامل بين بناء القدرات وبين منظمات التدريب حيث تستطيع الأولى معرفة ميوله الشخصية وأنماط شخصيته وميوله المهنية، بحيث تكون ضمن برامج متكاملة يتم فيها تحديد الدورات التي تناسب المتدرب، وأكد أن الشباب تعزف عن حضور دورات بناء القدرات رغم أهميتها ولصعوبة قياس العائد الخاص بها، ولكن يمكن التغلب على هذه العقبة بالتكامل بين المنظمات المتخصصة.

كما تحدث رئيس إحدى المنظمات الإنسانية عن أن التدريب قد لا يكون كافياً لوحده إذا لم يعقبه متابعة مستمرة وتدريب على رأس العمل وإن أمكن تقديم الأدوات للمتدرب كما حصل في بعض المشاريع الناجحة التي نفذتها بعض المنظمات.

ودعا رئيس إحدى تجمعات المنظمات السورية في تركيا إلى الاستفادة من التجمعات الاقتصادية التركية وطرق أبوابها للحصول على فرص عمل للشباب عبر إيجاد قنوات اتصال بينها وبين الشباب عبر منظمات المجتمع المدني السورية، وهذا ما يجب أن يسبقه توعية لهم بالسوق التركية، وكسر حاجز اللغة وتزويدهم بالتدريب المهني التخصصي، وأوضح أن الحكومة التركية فتحت مجال التعليم المهني للسوريين ضمن مدارسها المهنية، وتقدم حتى دعماً مالياً لمن يداوم في هذه المدارس وهذا ما يجمله كثير من السوريين وبخاصة لتوعية بخصوصه. كما دعا إلى التوجه والانفتاح على الاقتصاديين الذين يحوم النظام حولهم ويدعوهم للعودة لسورية مقابل تسهيلات مالية وإعفاءات ضريبية وجمركية، حيث أن وجودهم هنا والاستفادة منهم يشكل ركناً أساسياً في حل مشكلة الشباب الاقتصادية ويشكل مصلحة مشتركة للسوريين والأتراك.

ثالثاً: دور المشاريع المتوسطة والصغيرة في بناء الاقتصادات الوطنية

خصصت هذه الورقة للحديث عن دور المشاريع المتوسطة والصغيرة في بناء الاقتصاد الوطني حيث أن هذه المشاريع تمثل رافعة التنمية والاقتصاد الوطني، والمصدر الأساسي للتوظيف وتوفير فرص العمل، وعرضت الورقة نتائج دراسة قامت بها إحدى الجهات السورية عن المشاريع المتوسطة والصغيرة التي أظهرت أن نسبة الشباب بين 27-37 هم أكثر من يفكر في إطلاق مشاريعهم الخاصة حيث تركز 35 % منهم في تركيا والبقية في سوريا، وأن 40 بالمئة منهم يحتاج لتمويل مشاريعه بقيمة تقل عن 20 ألف دولار. وكان على رأس المجالات التي يطمح السوريون إنشاء مشاريع فيها هي المجالات الخدمية، تلتها المجالات التعليمية والصناعية.

وأوضحت الورقة أهمية الاستثمار والعمل على مشاريع متوسطة في المجالات الزراعية والحيوانية والصناعات الغذائية والحرف اليدوية في سوريا لتمييزها في هذه النواحي، وتقديم خدمات الدعم المالي لإنشاء هذه المشاريع للشباب ومساعدتهم في فتح قوت لتسويق وتصريف هذه المنتجات. وأكدت الورقة على ضرورة حوكمة مشاريع ريادة الأعمال والمشاريع المتوسطة والصغيرة ضمن منظومة متكاملة وتنسيق الجهود لإنجاحها والتنسيق بين مختلف الجهات المعنية من أجهزة حكومية ورجال أعمال ومنظمات ورواد أعمال. وختمت الورقة بتقديم بعض التجارب الناجحة لبعض المنظمات السورية في دعم المشاريع المتوسطة والصغيرة وفي مجال تشغيل الشباب.

وفي مداخلات الحضور أكد مدير برامج في منظمة سورية تهتم بالطلبة الجامعيين على ضرورة التركيز على تحديث قواعد البيانات والدراسات والاعتماد على معطيات موثوقة لكي يتم البناء عليها، كما أكد أحد رواد الأعمال السوريين على ضرورة قياس وتقييم حجم المشاريع المتوسطة والصغيرة للسوريين في دول اللجوء، والذي يبدو أنه ضعيف مقارنة بفترة ما قبل الثورة، حيث وجدت عدة مؤسسات متخصصة بحضانة المشاريع وحضانة الرواد وإرشادهم وتمويلهم لبناء مشاريعهم الخاصة على أسس سليمة، وأوضح أن المؤسسات الناشئة السورية في تركيا لا تحظى بأي تسهيلات حكومية أو قانونية أو مالية رغم حاجتها الماسة لها، وتكلم أحد رجال الأعمال السوريين من وحي تجربته عن وجود دافع قوي لدى السوريين لتأسيس مشاريعهم المتوسطة والصغيرة وعلى حاجتهم للدعم التقني والفني والمالي، ودعا المنظمات السورية إلى ضرورة الانفتاح على رجال الأعمال وأصحاب الفعاليات الاقتصادية وكسر الحواجز المتوهمه بينهما.

كما عبر مدير إحدى منظمات المجتمع المدني السورية عن وجود حالة من الإحباط لدى الشباب السوري وبخاصة الجامعي لاضطراره لعمل في عمل لا يناسب مؤهلاته في تركيا مما يدفعه للهجرة للغرب، ودعا إلى التنبه لهذه القضية وإيجاد الوسائل الكافية لتثبيت السوري في أرضه أو في الدول القريبة منها والتركيز على استثمار رأس المال البشري السوري، وطرح فكرة استقطاب الشباب أصحاب الأفكار الإبداعية المثمرة وتشبيكهم مع المستثمرين وأصحاب رجال الأعمال لتوظيف أفكارهم بالشكل الأمثل والاستفادة منها وتحويلها لمؤسسات ربحية.

وذكرت في الحوارات أيضا بعض التحديات المتعلقة بالمشاريع داخل سورية، كتحديات تصريف المنتجات في الداخل وبخاصة في المناطق المحاصرة والغير مستقرة، وتسويق المنتجات السورية التي لم يعتد عليها الأتراك في السوق التركي، ووجود منافسة ضخمة وهائلة من قبل المنتجات التركية وشركاتها الكبرى

رابعاً: حاضنات الأعمال للشباب السوري المهاجر، الفرص والتحديات وإمكانات التفعيل

عرضت الورقة الأخيرة في الندوة تعريفاً بحاضنات الأعمال كأداة تنمية اقتصادية مصممة لتسريع وتسهيل نمو ونجاح المبادرات الريادية من خلال تقديم خدمات وموارد اقتصادية متنوعة، وبينت دورها في التنمية الاقتصادية وتوفير فرص عمل للشباب، وتحدثت عن مختلف أنواع الحاضنات وآليات عملها والطريقة التي تقوم فيها بحضانة رواد الأعمال و أصحاب المشاريع في أي مرحلة من مراحل المشروع سواء كان في مرحلة الإطلاق، أو في مرحلة التطوير والإنضاج، وأوضحت أن الحاضنات تقوم بتقديم خدمات استشارية وإدارية وقانونية ولوجستية مع تسهيلات مالية لأصحاب المشاريع، وبينت الفروقات الجوهرية بينها وبين مشاريع القروض الحسنة والسياقات التي توظف فيها.

وفي السياق العملي أوضحت الورقة وجود عدة تحديات لإنشاء حاضنات اقتصادية تركز معظمها على وجود بنية قانونية واقتصادية ناضجة وحالة من الأمن أو الاستقرار الاقتصادي، وضرورة توفر رأس مال أولي للإقلاع والمواد الأولية والعمالة الماهرة، كما عرجت الورقة على تحديات وفرص إنشاء الحاضنات في تركيا، وعلى وجود تطور كبير لعمل الحاضنات والمؤسسات الداعمة لها في تركيا وعلى رأسها "KOSGEP"، وهو المشروع الوطني الذي يقوم بدعم المشاريع المتوسطة والصغيرة في تركيا و يقوم بدعم 8 حاضنات، وله شراكات مع عدد كبير من الجامعات. وعن تطور الدعم والتأهيل لرواد الأعمال في تركيا خلال الست سنوات الأخيرة حيث شهد قفزة نوعية.

وأوصت الورقة بضرورة التواصل مع KOSGEP وضرورة تجاوز العوائق القانونية التي تمنع استفادة الشباب السوريين من خدمات هذه الحاضنات، وعن ضرورة إطلاق مؤسسات سورية خالصة مهتمة برعاية أصحاب المشاريع والرواد ، وعن أهمية أن تقوم اتحادات وتجمعات السوريين بحملات مناصرة لتذليل العقبات القانونية في تركيا ولزيادة الدعم الاممي لمشاريع حاضنات الأعمال، والتنسيق مع أصحاب الفعاليات الاقتصادية والمستثمرين وعبر لقاءات تجمعهم بأصحاب الأفكار والمشاريع الخلاقة ، ودعت منظمات التدريب

لتصميم برامج تدريبية تسعى لتأهيل الشباب بخطوات إنشاء المشاريع وبناء نماذج عمل متميزة لها، وتعريفهم بالسوق التركي وفرصه وتحدياته، وبذر ثقافة ريادة الأعمال في أوساطهم

خلال الحوارات كشف أحد رجال الأعمال عن تجربة ناجحة في عدد من المشاريع اتبعت أسلوب الاحتضان المالي والاستشاري وحققت نتائج طيبة، وأوضح أن هناك أكثر من 10 آلاف شركة سورية في تركيا يمكن أن تكون نواة ممتازة لاحتضان الشباب بالتدريب أو الاستثمار أو التشبيك أو اللقاءات الاستثمارية.

وتحدث أحد رواد الأعمال عن مشكلة كبيرة يعاني منها مؤسسو المشاريع الشباب في تركيا الذين لا تتوفر مؤسسات أو جهات تقوم بدعمهم برأس مال لإطلاق مشاريعهم، فيقومون بجمع المال من مدخراتهم أو من وسطهم القريب، مع الوقت يبدأ هؤلاء الشباب بالاصطدام بالعوائق المالية والقانونية وقلة فهم السوق وضعف نموذج العمل، فيخسر وقته وماله ويعود لنقطة الصفر بنفسية مكسورة ومكتئبة للبحث عن أية فرصة عمل تعينه على كسب قوته، وأوضح أن غياب المؤسسات الحاضنة والداعمة لهؤلاء الشباب يعود بنتائج كارثية عليهم، وكل هذا يمكن أن يحل بتأسيس حاضنات أعمال تساعد هؤلاء الشباب وتؤمن لهم شراكات حقيقية مع رجال الأعمال والمستثمرين مما يعود بالمنفعة على الجميع، وتطرق أيضاً إلى امتناع المؤسسات التركية عن استقبال أصحاب المشاريع السوريين لعدم خبرتها بوضعهم القانوني وآلية التعامل معهم وقصور القوانين والأنظمة لديها عن التعامل معهم.

واقترح رئيس إحدى المنظمات الإنسانية السورية في ضوء قصور التشريعات والقوانين التركية عن التعامل مع السوريين في هذا الجانب إلى الانفتاح على التجارب الأخرى وعدم التقييد بالتجربة التركية، ودعا إلى تطوير نموذج عمل ذاتي لحاضنات سورية تتجاوز العقبات القانونية التركية، ويمكن أن يتم ذلك بشراكة حقيقية بين المنظمات والتجمعات الاقتصادية وأصحاب رؤوس الأموال ومنظمات التدريب والاستشاريين خاصة في ظل وجود شباب سوري له أفكار متميزة وبحاجة للتفعيل والاستثمار

التوصيات

خلصت الندوة إلى التوصيات التالية والتي أخذت من الأوراق ومن النقاشات ومن الاستبيانات النهائية التي وزعت على المشاركين

1. دعوة الاتحادات والتجمعات السورية الفاعلة والقوية للقيام بحملات مناصرة على مختلف المستويات لدى الجهات التركية لتذليل العقبات القانونية أمام السوريين بما يخص تصاريح العمل، والدخول للحاضنات التركية وعلى رأسها "[KOSGEP](#)"، والتسهيلات الخاصة للمنظمات السورية العاملة في التنمية، والعمل أيضا على حماية العمالة السورية من الاستغلال والحرمان من الضمان الاجتماعي والعمل برواتب تقل عن الحد الأدنى للأجور
2. اعتماد البرامج التكاملية في تصميم برامج التدريب العام والمهني بشكل خاص حيث لا يكتفى فقط بالتدريب المكثف النظري السريع، وإنما يتعداه للتدريب على رأس العمل، والتدريبي التخصصي المتسلسل عبر مراحل متعددة، وإدخال مهارات بناء القدرات في برامج التدريب
3. زيادة التنسيق والتعاون وتبادل المعلومات وقواعد البيانات بين المنظمات السورية منعاً لتكرار الجهود ولزيادة الفاعلية فيما بينها
4. الانفتاح على الفعاليات الاقتصادية السورية في تركيا والتنسيق مع القائمين عليها ومشاركتهم في تدريب الشباب عملياً عبر دروات على أس العمل أو "ستاجات مهنية"، والتشبيك معهم ومع المستثمرين ومع منظمات المجتمع المدني ومع الشباب الجامعي أو رواد الأعمال
5. الفصل بين نشاطي الإغاثة والتنمية، وإطلاق مؤسسات متخصصة أو تخصيص برامج محترفة تستهدف قطاع التنمية وتشغيل السوريين وتصميم برامج تنموية حقيقية ذات أثر يمكن قياسه وتقييمه
6. القيام بحملات مناصرة وضغط لتوجيه سياسات المانحين وبخاصة الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والبنك الدولي، للتوجه نحو برامج التشغيل وإنشاء حاضنات الأعمال ودعم المشاريع المتوسطة والصغيرة

7. إنشاء نموذج حاضنات أعمال سوري يتجاوز العقوبات القانونية التركية وفق آليات معينة يتم التوافق عليها بين المعنيين بحيث تقوم باحتضان الشباب والرواد ودعمهم وتقديم التسهيلات لهم بخاصة في مرحلة إطلاق المشروع
8. دعوة مراكز الأبحاث لتقديم دراسات وأبحاث ومسوحات إحصائية تخص السوريين وأوضاعهم الاقتصادية ومشاكلهم ذات الصلة



   sydialogue

 www.sydialogue.org

 contact@sydialogue.org